مهمة الحكومة

في التربية (١)

لعلي حسن الهاكع

اتقدم بجزيل الشكر لهذه الهيئة الكريمة التي دعتني لالقي من فوق منبرها بحثا في « مهمة الحكومة في التربية » وفي الحق انها بهذه الدعوة الى الكلام عن مهمة الحكومة في التربية انما تعهد الي في الكلام عن مهمة الحكومة في كل شيء

ولما كان موقف التربية المصرية بالغاً مبلغه من الشأن ، اريد ولم اتخاذل عن التزام الصراحة في التشخيص والجرأة في العلاج . واني لواثق بأن رجال الحكم والنفوذ سواء أفي وزارة المعارف كانوا أم في الحكومة سوف يتقبلون هذه الصراحة بصحة في الصدر ، وهم اول من يعلم اني اتكلم عن نظام ومبادىء لا عن افراد ، كما اعلم ان كثيرين منهم انهم يشكون ويتصبون الى العلاج مهما بلغ من مرارة

لم تأت كلمة التربية عفواً ، وانما قصدت بالذات . فما برحت الحكومة والرأي العام يسميانها معلمين ، ولا زالت مهنتا تسمى تعليماً ، بل وما فتئت الادارة الحكومية التي اختصت بالمهمة تسمى وزارة المعارف . حقاً ان لكل شيء من اسمه نصيباً ، فالعملية منسجمة مع التسمية المألوفة ، اذ لا يزال الرأي العام مع الاسف متأثراً بالمهمة المحدودة التي تعارفنا عليها بأن عملنا ينحصر في نقل المعلومات . وان المدرسة ليست الا خزائن للمعارف وان التعليم الثانوي مثلا لا يفضل الابتدائي الا بمقدار الزيادة في قناطير المعلومات التي تفرغ في ادمغة الناشيء ، وان مهارة المعلم انما هي مهارة في الكيل والتفريغ

نعم لا تزال هذه المهمة الاصيلة في بناء أشرف عنصر خلقه الله واعداد ارقى عوامل الانتاج وهو الانسان ، لا تزال في مصر منغذة هذه الصورة الضئيلة حتى لدى بعض الخاصة ، اذ لا يفهم من العمل العام الذي لا اكذب واقول اننا نقوم به ، بل الذي كان يجب ان نقوم به ، الا انه تلقين للمعلومات . اما تربية الخلق ، اما تعهد الفكر والجسم ، اما الاعداد للحياة الاقتصادية والاجتماعية وما فيها من جهاد وتعاون ، فبعيد عن التصور . والى هذا الادراك المحدود لصورة المشكلة ومداها يرجع ذلك الموقف البارد العديم الاكتراث الذي

---

(١) محاضرة القيت في أبهوريت في جامعة القاهرة الاميركية بدعوة من قسم الخدمة العامة

يلزمه الرأي العام امام مشكلة المشكلات المصرية ، وهي التربية ! وصدقوني ان المقالات ومختلف البحوث التي تعج بها الصحف والمطبوعات لا تقرأ على انها بحث في أمر خطير بل على انها مقالات أدبية لها قدرتها حسب

كم ضرب الباحثون في تيه المشكلات الملحة التي تئن منها البلاد وكم خيل الى البعض انه قد وضع يده على موضع الداء ، وكم يئس البعض الآخر من اتساع جبهة المشاكل وشديد وطأتها فوزع تبعاتها على نواحي الحياة ثم نفض يده منها . ولكن النظرة الهادئة البالغة الى الاعماق تستطيع ان تتبع العلل الى أصل واحد ومشكلة واحدة أساسية والبكم اصراصاً بسيطاً

تشكو البلاد من تفكك التماسك القومي بتشقق الاهالي طبقات عديمة الالتحام وتصدعها الى ثقافات متباعدة في المنشأ والروح حتى فقدت القومية طابعها الموحد وأصبح المرء عاجزاً عن الاهتداء الى المصري الذي تتمثل فيه خصائصه الحقة ، وتشكو من انهيار الخلق الذي جعل من الفرد مخلوقاً غضاً ضعيف القوة والحيلة ، ومن الجماعات قطعاناً يهوزها التماسك الروحي . فالأسرة لا أبقت على شرقيتها الطاهرة وتقاليدها ، ولا بلغت العصرية الغربية وفضائلها . وتصرخ الامة من عطلة المتعلمين الذين فقدوا صلتهم بالحياة العملية ووقفوا بشهاداتهم الورقية صفاً صفاً متحسرين على جهود بذلوها في سبيلها شبابهم وأموال أهلهم وآمال ذويهم . وتتحسر الخيرات المدفونة في باطن الارض والتي على سطحها وفي سمائها ومياهها على ازوائها وهي تفقد عناً الهمة التي تستغلها . والحياة القروية تحتضر في الهوة التي تزداد اتساعاً وتفصلها عن المدينة ونعيمها . والحكومة تئن من بيروقراطية تخضع الجوهر للشكل وتجر وراءها اسرافاً وتعقيداً نحن في حاجة الى القضاء عليهما لتدبر المطالب القائمة بعد ان نعمنا بالاستقلال . ثم هناك فوق كل ذلك تخبط في العلاج بين الاصابة والخطأ ، فلا سياسة ثابتة تجابه المشكلات ، ولا مبادىء مقررة راسخة تضيء لحلها طريقاً سوياً مستقراً . انها كلمة واحدة لا تجمع هذه المشكلات فحسب ، بل فيها سحر الشفاء . هي الداء وهي الدواء — هي التربية . هي التربية التي تدعم التماسك القومي وتقوم ببناء الشخصية القومية المصرية ، التي تجالد الصعاب بعزيمة جبارة ، هي التربية المسئولة عن عطلة المتعلمين اذ لم تعدهم الا لحياة مرسومة ضئيلة ، هي التربية التي حجبت انظار حاصلاتها الانسانية عن خيرات البلاد المقبورة ، هي التربية المسئولة عن اهمال القرى باغفالها تحبيب الحياة الزراعية المصرية النقية ، وأخيراً هي التربية التي خلقت البيروقراطية لان ربها المسكين لا يستطيع التصرف في أصغر الامور فيعمل كالآلة . هي التربية المسئولة عن كل شيء . واذا كان للتربية هذا الاثر البليغ ، وهذا السلطان المتحكم ، واذا كانت التربية على رأس التبعات التي وضعت في اعناق ولاة الامور اولاً وعناصر التربية وما اكثرها ثانياً ، فقد آن الاوان لان يقدر كبارنا وقادة الرأي فينا هذا المدى والسلطان وكفى بد انه اعداد الامة المقبلة وبناؤها

جيل بل واجب مقدس علينا ان نعنى بقوة الدفاع ونبحث في تدبير الموارد المالية واستغلال الثروات الطبيعية وتدبير العمل للعاطلين وترقية المهن والحرف ، وحسن ان يدبج الكتاب

مئات المقالات ويصدر الباحثون عشرات التقارير التي لم تبق على ناحية الا وتناولتها بالبحث والعلاج . ويمكن من السهل ان ندرك بعد ذلك كله ان لم يصل الى التربية وهي اصل كل مشكلة . فلزام ان تتوزع الخطة والوسائل ونحن امة نهضة متوثبة الى الحياة العلى . الفت امورها الى حكومة هي محل ثقتها وعلى راسها ملك شاب يفيض همة وغيرة . فجدير بالحكومة وهي تنعم بهذه الثقة والمحبة ان توفي مشكلة المشكلات المصرية التي تتحكم في كل عنصر من عناصر الموقف عناية خاصة تفوق عنايتها بسائر مهامها ولتقبل على الامر في حماسة فلا يبخل بالوقت ولا بالمال . وكفى تقديراً للتربية ان يعلن كبار رجال السيف عن خطرها . فيقول عزيز باشا المصري في محاضرته عن واجب الجيش بعد المعاهدة وعلى هذا المنبر : « لذلك اقول لكم وللحكومة اليوم وبحكومات المستقبل الجيش والمعارف هما كل شيء . . . . . حافظوا عليهما ولو شئتم التقصير في شيء فليكن في اي شيء الا الجيش والمعارف »

موضوع المحاضرة « مهمة الحكومة في التربية » ومعنى ذلك انها ليست محاضرة فنية في التربية بقدر ما هي محاضرة في سياسة التربية . لذلك يقتضي الامر الا نتعرض لمختلف الامور الفنية التربوية الا بقدر ما يتصل بالسياسة العامة للدولة ومشكلات البلاد القائمة ولذلك وجب ان نبدأ بمقام التربية بين مهام الدولة في ضوء سلطة الحكومة عامة ثم ببيان تاريخي عن تطور نظام التعليم الحالي في مصر ونصيب الحكومة فيه ثم ببيان مشكلاتها الحالية ولا سيما المركزية واللامركزية من ناحية واعداد المربي من ناحية اخرى . ثم اختم الموضوع برسم خطة عملية للاصلاح

فلو التربية بين مهام الدولة كي يحدد مقام التربية وخطره بين مهام الحكومة اعتبار ان سياسيان لا يتصلان مطلقاً بما تعارفنا عليه من الاعتبارات المألوفة كالديموقراطية او الدكتاتورية والاستبداد ولا من حيث الملكية والجمهورية ولا الوضع الدستوري او البرلماني انما من حيث توزيع السلطة بصفة عامة . اما وضعها قدى سلطان الحكومة وتحديد موقفها من حرية الفرد ، وتأمينها مكانة التربية في حد ذاتها بين الواجبات القومية وتحديد نصيبها بين مختلف المهام . اما شأن التربية من الناحية السياسية فيقول كاندل في تحديده « ان نصيب الامور السياسية والاجتماعية في الانظمة التربية يطغى كثيراً على نصيب النظريات البيكولوجية والفلسفات التربية التي تحاول ان تتناول الفرد كشخصية منعزلة »

واما عن شأن التربية في حد ذاتها ومكانتها بين مهام الدولة فيما سبق من القول في المقدمة وفيما سيتلوه ما يغني عن الاسهاب والاطالة . واما عن مدى سلطان الحكومة وتحديده امام الفرد اي الشعب وهو ما يتصل اتم الاتصال بالناحية الاولى لذلك يتوقف على سياسة الدولة المحلية وتحديدها بين المذاهب السياسية في الحكم . وهناك ميدانان لهذا التحديد فاليدان الاول سلطان الحكومة على الفرد والثاني توزيع السلطة بين الهيئة المركزية من جهة والسلطات الفرعية والاقليمية من جهة اخرى . ولن تجد بلدين يتماثلان في سياستيهما في اي من الميدانين لان هذا التحديد انما يرجع الى ارتقاء الدولة السياسي بكل ما في تاريخها وجغرافيتها من حوادث وعوامل ، اما لا بأس بذكر طرفي كل ميدان على وجه التقريب

اذ لن تخرج كل دولة من وضعها الخاص بين كل طرفين

في الميدان الاول اي ميدان سلطة الحكومة على الفرد تجسد مبدأ الانفرادية او Individualism يشمل طرفاً وهو مبدأ كان يسيطر على البلاد الديموقراطية في القرن الماضي ولاسيما في البلاد الصناعية والتجارية ويتفق من روح الفاتحة الاقتصادية الطليقة والحرية الفردية اذ يقتصر مهمة الحكومة على صيانة الامن والدفاع عن البلاد ولا يجعل للتربية شأناً قومياً ، كما يتفق مع الروح الانكليزية التي تقدس الحرية الشخصية اعتماداً على وطنية الفرد ونضوجه الاجتماعي الا انه يتجاهل العطف والانسانية . ثم نجد في الطرف الآخر مبدأ السيطرة الواسعة على الفرد ويزعمه في القديم كثير من فلاسفة اليونان الذين ينزعون الى الطوبية واشهرهم افلاطون وفي الازمنة الحديثة الاشتراكية التي اخذت تتغلغل في جميع الأنظمة الحديثة ، والتي تبلغ مبلغها المتطرف في الشيوعية وهي تذهب الى حد السيطرة المطلقة على كل ما يختص بالفرد حتى في انتاج الثروة وملكيتها وتوزيعها

وامام التطور الاقتصادي والاجتماعي الحديث الذي من مظاهره انقلاب الحياة كلها وبألوانها انقلاباً يكاد يتم احياناً بسرعة البرق مما يعرض الحياة التربوية لاكبر الاخطار ان تركت طليقة من التوجيه والاشراف في ضوء سياسة قومية ، وامام موقف الانفرادية الجامد الذي يترك العامل فريسة لمعاملة لا تعتبره الا آلة من الآلات الانتاجية . فلا اعتبار لذاته ولا لحساسيته والله حتى بدأ المجتمع يتمخض عن ثورات تهدده بشر ويل — امام ذلك كله أخذت جميع الانظمة تتحول شيئاً شيئاً حتى في انكلترا نحو الطرف الثاني . اخذت تخرج من مذهبها الانفرادي الى تدخل الحكومة في الاعمال العامة كالصحة والمواصلات والانتاج ، وكانت التربية على رأس هذه الامور . واصبح الآن نصيب الحكومات في توجيه الحياة امراً مقرراً مهما تعددت انواعها ، ان ملكية او جمهورية ، ان دكتاتورية او ديموقراطية

اما في الميدان الثاني اي توزيع سلطة الحكومة بين السلطة الرئيسية من جهة والسلطات المحلية والاقليمية من جهة اخرى ، فكلما امعنت الحكومة في الاخذ بمبدأ رجوع كل الاعمال الى السلطة المركزية اي الوزارة او الادارة الرئيسية ، كلما كان ذلك امعاناً في الاخذ بمبدأ «المركزية» . وبالعكس يكون من «اللامركزية» او ان شئت فسمها بالمحلية او الاقليمية ترك حرية العمل الى حد كبير للهيئات الفرعية والموظفين المحليين غير مقيدين الا بالنظام العام وقوانينه والسياسة القومية . وتتجه السياسة الحديثة في تطورها صوب المبدأ الاخير الذي يبلغ حد التطرف في الولايات المتحدة الاميركية

والخلاصة انه اصبح من المقرر ان تمد الحكومة سلطانها الى توجيه وتنظيم امور لم تكن في القديم بين مهامها بعد ان اصبح خطراً قومياً تركها معلقة في يد الافراد والطوائف بأنانيتها المحزنة وشهواتها . وان التربية يجب ان يكون لها نصيب شامل لم تحظ به في المجتمعات القديمة بعد ان ثبت انها الناحية الايجابية الاساسية بين مهام الحكومة اذ هي البناء الاساسي الذي اذا استقام وبلغ الكمال لاغنى في آخر الامر عن مهامها الاخرى التي يظهرها شذوذ

المجتمع المثالي يظهر العمل الاساسي للحكومة. بل اقول غير هيب ان استقامت امور التربية حتى باتت مثار الاعجاب الذي جعل افلاطون لا يستثني المجتمع من القضاء وعن الشرطة وعن مسائل عدم المساواة الطبيعية. وهو يكذب جزيرة ما قال وهو فتح مدرسة اغنى سجناً واليكم الاعجوبة التي طوبته الى ان يسميها خيانة المبدع في كتابه الجمهورية جعل التربية على رأس امور الدولة، وأتى بحكمه الى ايدي رجالها جعل وزير التربية كبيراً لرعاة وأتبه الاطفال الدولة وجعل التعليم اجبارياً. وكذلك ارسطو لم يغفل عنها بمكانتها وان لم يسم بها كافلاطون. ويقول فابليون، ان التربية اهم المسائل السياسية» فاذا تطلعنا الى المستقبل وجدنا الاستاذ هربرت الانكليزي يقول «ان المربي سوف يكون اكبر واهم موظف في الدولة المقبلة»

في بيان تاريخي كهذا والآن ترك هذه المقدمة التي اشارت الى قيمة التربية الحكومية ونرجع الى الوراء قليلا لتوجيه نظرة عجلة الى تطور المهمة في مصر لنصل منها الى الحاضر. وبذلك نلمس المشكلة بتتبع بذورها الكامنة في الماضي

كان التعليم في مصر الى ما قبل العصر الحديث دينياً بمعنى الكلمة. فكان الازهر كعبة العلوم والمعارف تحيط به هالة من المعاهد والمكاتب متصلة بثقافته الدينية. وكان يتفق مع مطالب الحياة القائمة. ثم ظهرت البلاد بقيادة الزعيم الاكبر محمد علي الذي رأى بنظره الثاقب ان مستقبلها يتوقف على تجديد كل شيء فجعل التعليم على رأس نواحي النهضة التي قام بها. ادخل الى البلاد النظام الفرنسي الذي لا تزال اسسه متحكمة في جميع نواحي الحكم وبعد حركته السنون القليلة التي اشتملت فيها الحملة الفرنسية قبساً من مشاعل المدنية الغربية. ثم الى اسماعيل التعليم فكمل من النظام الذي بدأه جده ومن فرنسته، ثم — وهنا المفاجأة الطريفة — الى الاحتلال الانكليزي نفسه، زاد في تمكين ذلك النظام الفرنسي الذي يتميز بمركزيته وبيروقراطيته، ربطاتها من توحيد وسهولة في التنظيم والتنفيذ. ولما كان النظام الفرنسي وتعقد احدث نظام، وفي امة تشغل حضارتها اعلى مقام فقد كان لمحمد علي ولاسماعيل من بعده ما يسوغ لهما هذا الاجراء وهما في صدد تجديد امة وحكومة باسرع السبل فكان لا بد من نقل النظام الفرنسي المعقد وتعقد اكمل نظام بدل الاخذ بالتطور البطيء. ونطبق على جميع النواحي لا التعليم وحده حتى اصبح القانون والنظام الاداري والمالي والقضائي والحربي فرنسياً ومنقولا نقلا عن امة غربية. وكما ان هذا النقل باسرع النتائج الا انه حمل في طياته بذور عيوبه ومضاره التي سنتسمها، مما اثر ابلغ الاثر في مشكلاتنا الحالية التي لا يقتصر على الشكوى منها عملية التربية بل جميع نواحي الحياة

وكان سكوت الانجليز على هذه السياسة المركزية ظاهرة غريبة لمناقضتها لنزعتهم اللامركزية الاقليمية. فكان تصرف لورد كرومر المسؤول عن السياسة الانكليزية امراً مستغرباً لا يفسره الا احترامهم للامر الواقع وكراهيتهم للتجديد والتغيير بدون مسوغ فضلا عن الحاجة الماسة الى الموظفين الآليين. ولذلك لم يدخلوا على نظام التعليم الفرنسي الا اقحام اللغة الانجليزية وتشكيل مجالس المديريات التي تحولت مدارسها غير الاولية مع الزمن الى طبعة من

مدارس الوزارة وأخيراً صمت الباء وكان لسوء حظ مصر ان ورد كرومر الخبير للاشراف على التعليم معلماً ايقوسياً هو المستر دنلوب ذو على الرغم من جده ونزاهته عديم الكفاية ضئيل الادراك مزيج من السيطرة القاسية والتدقيق السخيف مع العناد الصلب والصبر الحمار الكيوس وما اتيت هذه الصفات من عندي بل اني اقتبستها من اقوال الانجليز والامريكيين انفسهم السير ولتين تشرول وجورج يونج والمستر جورج لويد المعروف ولا تنسوا الدكتور مكلاهان مدير الجامعة الامريكية والدكتور جولت عميد كلية الآداب والعلوم بها. فكان من سوء حظ مصر ان جهد بالتعليم الى رجل هذه صفاته ونزعاته

وجدد دنلوب نظام مركزياً بيروقراطياً بلائم نزعته فزاده تمكيناً. وما أبدع الدكتور جولت اذ يقول ان التعليم في مصر شأن النظام الفرنسي فرنسيه French system on French line

ومن الاسف أن الانقلاب الذي بدأ مع الحرب العظمى من قيام المشكلة السياسية الفصل في مصير البلاد فلماية وضع التعليم ومسائله في ركن ثانوي صغير من ميدان المشكلات القائمة فظلت وزارة المعارف تتخبط في حركات متقطعة قام بها بعض وزراء غيورين. وأخيراً استقرت الامور ونالت البلاد استقلالها المنشود بفضل نهضتها وثباتها. وها هي تتفرغ لسائر مشكلاتها الاجتماعية بعد ان فرغت من مشكلتها الرئيسية. وها هو معالي الوزير الحالي يهم بالاصلاح

هذه قصة طبع النظام الفرنسي في مصر مع ما في نقل الانظمة من تجاهل لاسس التطور الاجتماعي مما يمخض عن حصره في الشكل لا الجوهر، في الهيكل لا الروح. ولكن لم ينقل مع النظام الفرنسي الحقيقة الفرنسية التي تلائمها من تفكير جلي واضح ومنطق سليم وانه فالانظمة لا تنقل وانما تنمو مع الزمن وتتدرج في احضان الحوادث والمشكلات الحية. وفانيون لم يضع في الواقع قانوناً فرنسياً جديداً كما يفهم الكثير من الناس حتى المثقفين. وانما الفقهاء والعلماء من مختلف انحاء فرنسا نظموا العرف والتقاليد والانظمة الجارية في اطار قوانين منظمة جلية. وكذلك فعل يوستنيانوس الامبراطور البيزنطي في القانون الروماني. لذلك كان هذا النقل الذي وقع في مصر تجاهلا الحقائق والصالح. وتجاهلا لمصريتنا التي تتباين عن الفرنسية في التاريخ والعادات، في التقاليد واللغة والفن. وبذلك خلق من المشكلات اكثر مما اتى من نقائل، وباعد بين الامة والحكومة وبين التعليم والحياة. واليك ما عثرت عليه اتفاقاً من طرائف هذا النقل الغاشم. وهو انه بارز من ادمغتنا فيه ان عدنا نظام التعليم الثانوي عام ١٩٠٠ حينما انشئ التخصص الادبي والعلمي محاكاة لما فعلته فرنسا عام ١٨٥٢ اي بعد ٤٨ سنة ولم نعد له الا منذ عامين بالرجوع عن هذا التخصص في حين رجعت عنه فرنسا عام ١٩٠٣ اي قبل ادخال النظام المعدل في مصر باكثر من اربعين عاماً ونظراً لعجز هذا النظام الآلي الحكومي في التعليم عن اعداد شبان يليقون لحياة المال والتجارة خلقت الحاجة المدارس الاجنبية لسد الفراغ في اعداد هؤلاء. فكانت هذه المدارس الاجنبية تدعمها الامتيازات بجانب التعليم الديني والحكومي نوعاً آخر بسياسة خاصة وأسفياً جديداً يزيد في تصدع القومية المصرية

البعث بقية